أرض غائبين من طوباس ونابلس. وفي أوائل الستينات، منحتهم الحكومة الأردنية ٥٠٠ دونم في المنطقة الجنوبية لمرج نعجة، على أساس تحويلها، بعد فترة خمس سنوات، من الزراعة المتنالية الى أرض خاصة بهم.

ومع حرب ١٩٦٧، فقد اهالي الزبيدات هذا الحق بمجيء الاحتلال الاسرائيلي وهجرة ٨٠٠ من أبنائهم الى منطقة اربد، وكذلك مع بداية الحملة الواسعة من المصادرات، التي شملت ٢٦٠ دونماً من أراضي القرية، و٧ آلاف دونم من أراضي مرج نعجة والقرى المجاورة لها، مما هدد المئات من الفلاحين الذين اعتاشوا على نظام المحاصصة بفقدان الأراضي التي يحوزتهم.

أما نظام ملكية الأرض في الزبيدات، فيحتوي ثلاثة مظاهر رئيسية بالاضافة الى الملكية الخاصة للأرض: الحيازة بدون ملكية، نظام المحاصصة، والضمان. وكلها مظاهر مهمة شاركت في عدم استقرار علاقة الفلاح بالأرض. وفي معرض استعراضه لنظام المحاصصة، يعرف الأستاذ تماري هذا النظام بأنه نظام شبه اقطاعي، يقوم بين الفلاح ومالك الأرض على أساس تقديم المالك للمياه والأرض وقرض نقدي مسبق لشراء البذور والسماد وغيره، وفي المقابل يقدم الفلاح العمل، وجزءاً من رأس المال المودع في الأرض. وفي احصائية عن أراضي منطقة مرج نعجة والزبيدات التي يزرعها سكان الزبيدات، يتبين أن مساحة الأرض التي يحوزها الفلاح الواحد لا تزيد عن ٥,٢ دونم. وهذه المساحة أقل من الحد الادنى من المساحة الأرضية التي تكفي عائلة مكونة من ثمانية أشخاص والمقدرة بحوالي ١٠ دونم. هنا يضيف نظام المحاصصة الى أراضي الفلاح بضعة دونمات أخرى لتصل مجموع حيازات الفلاح الى ١٤,٢ دونماً. وهي بالتحديد ما تمنعه من الانتقال الى سوق العمل المأجور.

أما نظام ايجار الأرض مقابل مبلغ نقدي من المال، فهو نظام موجود ولكنه غير منتشر في القرية، ولا تزيد مساحة الأراضي المؤجرة عن ٤٧ دونماً.

ويستكمل الأستاذ تماري حديثه عن شخصيتين رئيسيتين في مجال العمل الزراعي في القرية، الأولى: ملاك الأرض الغائبين والمقيمين. والثانية: السماسرة والتجار. فيقول أن ظاهرة ملاك الأرض الغائبين قد ظهرت في الغور الشمالي مع بداية الخمسينات، حين أعلنت الحكومة الأردنية منحها مساحات واسعة من الاراضي الاميرية لكل من يستطيع زراعتها لثلاث سنوات متتالية، مما شجع عدداً كبيراً من تجار نابلس وطوباس على امتلاك هذه الأراضي، خصوصاً في ظل وجود عدد كبير من اللاجئين في مخيمات الغور الجنوبي ذوي الخبرة الواسعة في زراعة الأرض وغير المالكين لوسائل انتاج خاصة بهم.

ويضيف أن هذه العملية قد أثرت بشكل كبير على تطور الزراعة في الأغوار، فتم حفر مئات الآبار الارتوازية بمساعدة الحكومة الأردنية ووكالة غوث اللاجئين، وبدأت زراعة الحمضيات بالانتشار في الغور الجنوبي ضمن توفر الاحتياطي الضخم من العمالة المأجورة في المخيمات. أما في الغور الأوسط والشمالي، فقد استمر شكل المحاصصة كشكل غالب، ضمن وجود ثلاثة عوامل أثرت عليه في أراضي الاغوار ككل:

أولاً — انخفاض الطلب على أراضي الغور بعكس مناطق أخرى مثل جنين وطولكرم.

ثانياً — الظروف المناخية الصعبة التي جعلت استقرار عائلة فلاحية لفترة طويلة في أراضي الاغوار مسألة صعبة.

ثالثاً — اعتماد الفلاحين المحاصصين (وهم من اللاجئين) على ملاك الأرض في ايجاد سكن لهم، مما عزز من طول مدة المحاصصة والاستقرار الى خمس سنوات بالمعدل.

أما السماسرة والتجار، فتحدد دورهم في اقراض الفلاحين الصغار والمحاصصين مبالغ مالية سابقة للموسم الزراعي مقابل ٧٪ من ثمن الناتج «المسوّق» في الحسبة (وهم في العادة تجار الحسبة الكبار). هذا بالاضافة الى الفائدة المتفق عليها على القرض المالي نفسه. وفي حالات كثيرة يكون هؤلاء التجار والسماسرة هم أنفسهم ملاكي الأرض الكبار. ويلخص الأستاذ تماري وظائف هؤلاء السماسرة بأربع نقاط رئيسية:

□ يوفرون للفلاح حاجاته من البذور والكيماويات